

الدعامات الرئيسية

لإسناد التحولات الهيكلية المشار إليها أعلاه، يركز إصلاح الإدارة على أربع دعائم مترابطة تواكبها أفقياً في إنجاز المشاريع المبرمجة. وتتمثل هذه الدعائم الرئيسية، المتضمنة لمجموعة من التدابير، في ما يلي:

أولاً - التشريع



- وضع مخطط تشريعي مفصل لإصدار النصوص القانونية المؤطرة للتحولات الهيكلية: تنظيمياً وتديرياً ورقمياً وتخليقياً، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالعمليات التالية:
- مراجعة منظومة الوظيفة العمومية بما يراعي التطورات والمستجدات الراهنة ويسهم في تطوير أدائها؛
- إصدار النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتخليق ورقمنة الإدارة من أجل دعم انفتاحها وتكريس النزاهة والشفافية؛
- إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري من أجل ترسيخ البعد الجهوي للعمل العمومي وتقريب الخدمات الأساسية من المواطنين؛
- إصدار ميثاق المرافق العامة المتعلق بتحديد قواعد الحكامة الجيدة الرامية إلى ضمان حقوق المواطن وجودة الخدمات المقدمة إليه.

ثانياً - التواصل



- اعتماد مخطط تواصلي شامل لمواكبة التحولات الهيكلية لإصلاح الإدارة من أجل إخبار وتوعية المواطن عبر مختلف الوسائط التلفزية والإذاعية والإلكترونية.
- إدماج التواصل المؤسسي العمومي في دينامية إصلاح الإدارة بما يمكن الإدارات العمومية من بنيات مختصة وكفاءات مهنية لدعم البرامج القطاعية في إصلاح الإدارة.
- اعتماد التواصل الداخلي لتعبئة الموارد البشرية وضمان انخراطها في تنفيذ مختلف العمليات المبرمجة من أجل إنجاز خطة إصلاح الإدارة.



- إخضاع خطة إصلاح الإدارة لعملية تقييم شامل على مرحلتين:
- التقييم المرحلي المزمع إنجازه في سنة 2019 بغاية استخلاص النتائج الأولية بغية تقويم إجراءاته وعملياته؛
- التقييم النهائي المزمع إنجازه في سنة 2021 لقياس أثر الإصلاح في الإدارة العمومية ومدى تحقيق الأهداف المسطرة.
- استغلال المرصد الوطني للموارد البشرية بالإدارة العمومية الذي سيتولى رصد وتتبع مختلف المؤشرات المتعلقة بالموظفين العموميين.
- تعبئة شبكة المفتشين العامين للقطاعات الوزارية في مواكبة إصلاح الإدارة عبر إنجاز تقارير قطاعية حول تفعيل مختلف المشاريع الإصلاحية.



- تعبئة الشركاء والمانحين الدوليين حول خطة إصلاح الإدارة عبر برنامج شامل للتعاون الدولي على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف بما يتيح استلهم أفضل الممارسات والتجارب.
- توجيه برنامج التعاون الدولي والخبرة التقنية نحو أولويات الإصلاح الإداري بما يساهم في تعزيز قدراته القيادية ويضمن حسن تنفيذ الإجراءات والتدابير المبرمجة.
- تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بما يمكن الإدارة العمومية المغربية من مسايرة التحولات الدولية عبر الاطلاع على المستجدات المتعلقة بالجوانب التنظيمية والتدبيرية والرقمية والتخليقية.
- تقوية الشراكة جنوب-جنوب وتعزيز التعاون مع البلدان الإفريقية الشقيقة والصديقة من أجل تطوير التجارب الوطنية لإصلاح الإدارة العمومية.

- خطة المقاربة الإصلاحية

